تقرير
الأمين العام
عن أعمال المنظمة

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة السادسة والأربعون

الملحق رقم ١ (A/46/1)

الأمم المتحدة

نيويورك ، ١٩٩١

ISSN 0252-001X

[الأصل بالاسبانية والانكليزية والفرنسية]
[١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١]

تقرير الأمـين العام عن أعمال المنظمـة

أولاً

كان هـذا عاماً آخر من أعوام متتالية تسجل نقطة تحول كبرى في التـاريـخ . ففي الـوقت الـذي يكتب فيه هذا التقرير تُغيّـر الأحداث الخريطة السياسية لجزء لا بأس به من شمالي بر أوراسيا . كما أن موجـة الديمقراطية تمور في أماكن أخرى شتى . ومشاعر الحنين الجـارف إلى تقـرير المصير تتبدى بشكل متزايد . وسوف ينقضي بعض الوقت قبل أن يطالعنا شكل ثابت .

ولا تدخـل في نطاق هذا التقرير أسباب تحول المسرح العالمي الذي بدأ في عام ١٩٨٥ ، وإن كان من أسبابه المباشرة انتهاء ركود الأمم المتحدة الذي طال أمده . إن بوسعنا أن نستشعر الرضا من أن الأمم المتحدة لم تخفق ، في أي لحظة من لحظات زمن الاضطراب هذا ، في مواكبة التغير التاريخي ، وإن كان الحرص على أن تحكم مبـادىء ميثـاقهـا النـظام الـدولي البازغ مازال قائماً ، تزيد منه التطورات الراهنة جميعاً .

لقـد عكس بعث المنظمة تغيراً نوعياً في المواقف والمفاهيم . وهو نتاج التعاون النشط من جانب الدول الأعضاء والإعداد الطويل والجهد المكثف من جانب الأمانة العامة رغم المثبطات . ولقد بدأ التغير قبل عدة سنوات عندما بدأت تَبين إمكانيات تحقيق السلم في ظل منـاخ دولي متغير . وواضح تماماً التباين بين الوضع الذي أصفه الآن وذلك الذي سجلته في أول تقرير سنوي لي .

ثانيـاً

في عـام ١٩٨٢ ، تحدثت عن تآكل سلطة الأمم المتحدة ومركزها وعجـز مجلس الأمن إزاء المنازعات . وقد اقترحت ، خيفة وقوع فوضى دولية ، عدداً من السبل التي قد يتسنى بها للمجلس وللأمين العـام صون السلم بشكـل أنجع . وكانت النتائج في البداية غير مشجعة . ومع ذلك بُدئت عملية من التحليل الذاتي المؤسسي تتسم بالبطء وإن كانت تتميـز بدقة بالغة . ورافق إعادة النظر في دور مجلس الأمن وإجراءاته اتفاق في الجمعية العامة على طريقة اعتماد ميزانية المنظمـة بتوافق الآراء . وشُرع في مجهود عظيم ، وإن يكن بطبيعتـه غيـر واف ، لتنـظيم الأمـانـة العـامة بحيث تتكيف مع احتيـاجات الفترة القادمة . وقد كانت هذه الخطوات وغيرها من الخطوات الوسيطة ، التي توزعت على خمس سنوات ، بمثابة تعبير عن اهتمام تجاوز المسائل التنظيمية الصرف . فقد عكست رغبة ملحة في وضع حد لفترة من الانجـراف . وقد كان التركيز مجدداً على عمل المنظمة متفقاً مع اتجاه النوازع النشطة الأعمق إلى التغيير في العالم . وبانتهاء الحـرب الباردة أصبح معظم التدابير التي اقترحتها في عام ١٩٨٢ ، وهذا ما كنت أؤمّله ، مألوفاً وروتينياً .

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، حثثت مجلس الأمن على إيجاد سبل للعمل الجماعي على حـل بعض القضايا التي ظلت مطروحة في جدول أعـمالـه لسنـوات . وما تلا ذلك أصبح الآن معروفاً لدى الجميع . فقد نشأ تناسق ملحوظ بين عمل مجلس الأمن والأمين العام . وكان من أبرز ما أثمره هذا التجديد لشباب الأمم المتحدة اعتـماد خطة لإنهاء الحـرب بين ايـران والعراق ، وإبرام اتفاقات جنيف التي تبعها انسحاب قوات الاتحاد السوفياتي من أفغانستان ، وتحقيق استقلال ناميبيا . واستمر أيضاً تحقيق تقدم مطرد فيما يتعلق بالحالة في الصحراء الغربية وكمبوديا وأمريكا الوسطى وفي غيرها .

ولم يتـم أي من هذه الإنجازات بالبراعة الدبلوماسية وحدها ، بل تطلبت جميعها ، أو ستتطلب ، عمليات معقدة في الميدان مأذوناً بها على الوجه الصحيح من قِبَل الهيئات المختصة ، وهي عمليات تتجاوز بكثير مفهوم صون السلم من جانب الأمم المتحدة ، وهو المفهوم الإبداعي الجـم الفائدة الذي كان سائداً من قبل . فمقابل تنفيذ ما مجموعه ١٣ عملية على مدى ٤٣ عاماً ، نفذت ٥ عمليات في عامي ١٩٨٨ و١٩٨٩ و٤ في الفترة قيـد الاستعراض . وترد أسانيد هذه العمليات في القرارات ذات الصلة ، ونتائجها معالجة في تقاريري . وهنا لن أذكر سوى أنه لم يسبق في تاريخ المنظمة على الإطلاق أن تحققت بمثل هذا القدر الكبير رؤية نافذة جديدة لشتى مهام صون السلم أو تحقيقه أو بنائه في المناطق التي يمزقها الصراع أو يتهددها . ولم يسبق أن وضعت مثل هذه السوابق بالشكل الذي وضعت به ، بطرق مختلفـة ، في ناميبيـا وهايتي وأنغولا ونيكاراغوا والآن ، وبأبرز شكل ، في أمريكا الوسطى ، ولاسيما في السلفادور . والواقع أن المنظمة تقوم اليوم ببعض المهام التي لم تكن تخطر على البال في العهد السابق .

وجميـع هذه العمليـات تتصل ، بشكل أو بآخر ، بتنفيذ خطط جرى التفاوض بشأنها تفصيلاً مع الأطراف المعنية باشتراك نشط من جانب الأمين العام . وهذه الخطط واسعة النطاق . ونذكر منها اثنتين اختتمتـا بالفعـل ، إحـداهـا في ناميبيـا وقـادت البلد

إلى الاستقلال ، والأخرى ، وهي بعثة مراقبة الانتخابات مع مهمة عسكرية تكميلية ، ساعدت في نيكاراغوا على وضع حد لحالات نزاع خطير . وهناك عمليتان أخريان حققتا الغرض منهما ، وهما بعثة المراقبة على طول الحدود بين ايران والعراق ، وبعثة رصد مغادرة القوات الأجنبية لأنغولا . وإن بعثة مراقبة الانتخابات في هايتي ، بعنصرها الأمني ، نموذج لاضطلاع الأمم المتحدة ، بدعم تشريعي مناسب ، بالمراقبة المحايدة للانتخابات الوطنية في وضع ينطوي على عواقب دولية محتملة . وتتصل بعثة الصحراء الغربية باستفتاء بشأن مركز الإقليم مستقبلاً . وستوفر البعثة المرتقبة في كمبوديا الهيكل الداعم لمشروع المصالحة الوطنية بعد سنوات من الاقتتال . وتقوم البعثة الثانية في أنغولا الموفدة هذا العام بمراقبة وقف إطلاق النار بين الأطراف التي كانت تتحارب . وتضطلع بعثة السلفادور في الوقت الراهن بمهمة إبداعية هي رصد حقوق الإنسان لأجل طويل وعلى نطاق الدولة . وقد أوفد موظفون من الأمم المتحدة منتدبون من البرامج والوكالات ، هم وحراس مدنيون ، إلى مهام أخرى لتقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع أفراد شعب العراق ، ومنهم الأكراد بوجه خاص . ومنذ اتفاقات جنيف تغير إلى حد كبير القصد من بعثتي في أفغانستان وباكستان ، كما تغير دور بعثتي في ايران والعراق بعد اتمام انسحاب القوات إلى الحدود المعترف بها دولياً . ومع هذا فإن هذه البعثات تمثل تطوراً ذا مغزى في دور الأمم المتحدة في مجالات متصلة بالأمن الدولي .

وإلى جانب هذه العمليات الجديدة مازالت بعثات صون السلم ، الأقدم منها ، مستمرة . ففي قبرص تقوم قوة للأمم المتحدة بالفصل بين الجانبين ، في الوقت الذي تتقدم فيه المفاوضات لتحقيق تسوية شاملة . وفي أمريكا الوسطى تقوم بعثة مراقبة بالإشراف على الامتثال للتعهدات الصادرة عن خمسة من بلدان أمريكا الوسطى بموجب اتفاق اسكيبولاس الثاني . وفي الشرق الأوسط مازالت هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تقدم عنصر استقرار هام في المنطقة ، في حين يرابط فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان في كشمير لمراقبة وقف إطلاق النار .

وعلاوة على تزويد معاقل السلام هذه بالعاملين ، تقوم الأمانة العامة الآن بمهام ذات تعقيد ونطاق لم تسبق تجربتهما لتأمين تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت . وواحدة منها فقط ، هي بعثة المراقبة العسكرية ، تتفق والنموذج التقليدي لصون السلم . وهناك مهام أخرى نابعة من قرارات المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق تتعلق بترسيم الحدود بين العراق والكويت عن طريق آلية لجنة ، والقضاء على قدرة العراق على التدمير الشامل عن طريق جهد تقوم به لجنة خاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وإدارة صندوق للتعويضات ، وترتيب إعادة جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها العراق ، والاضطلاع بالمهام الشاقة النابعة من قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) . وهي تشكل فتحاً جديداً في الخبرة الدولية ومسؤوليات الأمانة العامة .

وهكذا فإن النشاط لا الجدال هو الذي أجاب على سؤالين عن المنظمة أقلقا بال الجماهير طوال معظم سنوات عمرها : الأول ، هل بإمكانها في أي وقت حشد القوة اللازمة لرأب صدوع السلم ورد أعمال العدوان ؟ والثاني ، هل سيكون بوسع الأمانة العامة تنفيذ مشاريع السلم المتشعبة بشكل متزايد ؟ إن الجواب على هذين السؤالين بالإيجاب . فلا يمكن أن تكون فعالية الأمم المتحدة موضع شك بعد الآن . ومن الأمور ذات المغزى الكبير أن زعماء العالم ، وقد اجتمعوا في ثلاثة مؤتمرات قمة مؤخراً في لندن وأبوجا وغوادالاخارا ، أصدروا بيانات يعترفون فيها بالمكان المركزي للأمم المتحدة في النظام الدولي ويؤكدون رسمياً اعتمادهم عليها . وعلى مستويات مختلفة تماماً من الحياة الدولية كذلك يزداد النظر إلى الأمم المتحدة كوسيط مؤتمن .

وإزاء هذه الخلفية من توافق في الرأي يكاد يكون عالمياً ، مازالت تسمع بعض النغمات النشاز . وإحداها تتمثل في استمرار النزوع ، ولو بدرجة أقل الآن ، إلى عدم الاستفادة من آلية الأمم المتحدة لتسوية مسائل هامة معينة ، يتصل بعضها بمجالات نزاع ناشىء أو محتمل . وهناك نغمة أخرى هي التباين الصارخ بين المهام المفروضة على المنظمة والموارد المتاحة لها . إن الدينمية واتساع أفق النظر لا يكادان يتفقان مع العسر المالي الذي انتهت إليه المنظمة .

ثالثاً

إذا نظرنا إلى ما وراء حدود المنظمة ذاتها ، إلى حالة العالم ، شهدنا تواجداً فريداً للآمال والمخاطر جنباً إلى جنب . فالآمال عريضة والمخاطر مدركة بصورة جزئية فقط . ولا شك في أن زوال نظام القطبين المرتبط بالحرب الباردة أزال بزواله العامل الذي شل العلاقات الدولية بالفعل طوال أربعة عقود من الزمن . وشفى مجلس الأمن من شلله وساعد كثيراً في حل بعض المنازعات الإقليمية . إلاّ أن ذلك في حد ذاته لا يضمن سلاماً عادلاً ودائماً لشعوب العالم . فمازلنا نرى صورة دولية مشوبة بظلال قاتمة تمثل بؤراً كبيرة تنذر بالاضطرابات وبدايات النزاع .

ولا ضرورة للتفصيل في ذكر الحالات المحددة التي استعرضت في تقاريري إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة ، والتي سوف تتاح لي فرصة لتقديم اقتراحات وتعليقات بشأنها في الأسابيع القادمة . وكما يبين الوصف السابق للعمليات الميدانية للأمم المتحدة ، فإن السلم في عدد من الحالات يشهد الآن عملية حماية أو بناء . إلاّ أنه لم تدرج حالياً في جدول أعمال الأمم المتحدة جميع حالات تعرض السلم للخطر . وأسباب ذلك تتراوح بين استخدام نهج بديل

في عملية السلم وبين عجز أو عدم رغبة طرف أو أكثر من الأطراف المعنية عن إحالة المسألة إلى الأمم المتحدة . وهذا لا ينتقص بأي شكل كان من خطورة هذه الحالات أو يقلل من شدة معاناة الناس الأكثر تأثراً مباشراً بها .

ودخل في الحالة الدولية عامل جديد يتمثل في الصعوبات المتشعبة للتحول الحاصل في جزء كبير من شمالي بر أوراسيا . ومن المؤكد أن طريقة معالجة هذا التحول من جانب القيادة داخل هذه المنطقة الشاسعة وخارجها سوف يكون لها آثار بعيدة المدى على النظام الدولي الناشىء كله . وبالفعل ، فإن أرفع درجات حسن السياسة مطلوبة لتجنب نشوب النزاعات الأهلية ، ولحل الأزمات بالوسائل السلمية ، وحماية الأقليات حماية مضمونة ، وإعمال حقوق الإنسان ، وتفادي الآثار الخطيرة على العلاقات الدولية .

ومن المؤكد أن تقلب الحالة العالمية ينطوي على مصادر متعددة للنزاع . ومن غير الواقعي افتراض إمكان حلها جميعاً بالعمل المتعدد الأطراف . إلاّ أن في استطاعة الأمم المتحدة ، إذا لقيت دعم عموم أعضائها ، أن تساعد في تطهير العلاقات الدولية من العناصر الفتاكة التي تؤدي إلى عداء عنيف بين الدول أو تسبب إحساساً عاماً بعدم الأمن . وليس هناك علاج سحري لذلك : فالسبيل الوحيد المتاح هو تنظيم الحياة الدولية على أساس مستقر وفقاً لمبادىء مفهومة فهماً واضحاً ، ومقبولة قبولاً عاماً ، ومطبقة تطبيقاً ثابتاً . وهذه هي المبادىء الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وأداء الأمم المتحدة وقدرتها يوفران عنصراً حاسماً في هذه العملية ، وينبغي بذل قصارى الجهود لتحسينها . والمجالات التي اقترح التركيز عليها هي صيانة السلم والأمن الدوليين مع العدل ، وحماية حقوق الإنسان ، ومعالجة المشاكل العالمية بما فيها مستوى التسلح ، واستمرار الفقر الواسع الانتشار ، وتدهور البيئة ، وانتشار الشرور الاجتماعية مثل الاتجار بالمخدرات والجريمة . وهذه جميعها تؤثر على تطوير القواعد والممارسات القانونية الدولية . وهذه المجالات متداخلة إلى حد ما ، ولن أعالجها إلاّ بقدر ما تتفتح عنه التطورات الأخيرة من زوايا جديدة للنظر إليها .

رابعاً

اتخذ مجلس الأمن ، في الفترة المستعرضة ، إجراءات ذات نتائج غير عادية لرد غزو العراق للكويت وردع العدوان في المستقبل . ومن الواضح أن الاعتبارات الناشئة عن بعض جوانب هذه الإجراءات أساسية لصيانة السلم والأمن الدوليين . وأعتقد أنه ينبغي الحرص على أن توضع في الاعتبار في المستقبل .

ولم يكن رد مجلس الأمن ، بمجرد حدوث الغزو ، سريعاً فحسب بل كان منتظماً أيضاً ؛ وقد اتبع المجلس ، باتخاذه ١٤ قراراً تتعلق بالحالة ، نهجاً مدروساً ، اتخذ فيه الخطوة تلو الخطوة لاستخدام صلاحياته بموجب الفصل السابع من الميثاق . ولم يتصرف المجلس بعجلة وإنما أتاح لحكومة العراق وقتاً كافياً ـ من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ـ لكي تمتثل طلب المجلس . ولم تستخدم القوة المسلحة لاستعادة استقلال الكويت إلاّ في الأخير ، بعد أن قوبلت جميع الإنذارات ـ بما في ذلك مناشداتي أنا للعراق بتصحيح خطأ بيِّن بعدم الاستجابة ورفضت كل النصائح الودية . هذا هو الجانب الوقائعي لتلك الحادثة المحتومة وهو جانب لا يمكن تجاهله في أي تقييم متوازن يجري الآن أو في المستقبل .

وهناك جانب هام آخر وهو أن التدابير الجبرية لم تتم بالضبط على النحو المتوقع في المادة الثانية والأربعين وما يليها من الفصل السابع . وبدلاً من ذلك ، أذن المجلس باستخدام القوة على أساس وطني وائتلافي . وقد تراءى في تلك الظروف ، وبالنظر إلى التكاليف التي تفرضها الحرب الحديثة والقدرات التي تتطلبها أن ذلك الترتيب لا مفر منه . إلاّ أن التجربة المكتسبة من العمليات في الخليج الفارسي توحي بالحاجة إلى تفكير جماعي في المستقبل في المسائل المتصلة باستخدام الصلاحيات الموكولة إلى مجلس الأمن بموجب الفصل السابع .

ولمنع الخلاف ، ينبغي أن تتضمن هذه المسائل الآليات اللازمة لكي يتأكد المجلس من احترام قاعدة التناسب في استخدام القوة المسلحة وامتثال قواعد القانون الإنساني السارية على النزاعات المسلحة . وعلاوة على ذلك ، سيتعين التفكير بكل عناية في تأمين ألاّ يبدو أن تطبيق تدابير الفصل السابع قد تجاوز الحدود . وفي أحوال الاعتماد الاقتصادي المتبادل السائدة هذه الأيام ، يتطلب الأثر الناتج عن فرض جزاءات اقتصادية شاملة على دول ثالثة تكون شريكة اقتصادية للدولة المخالفة تكملة المادة الخمسين من الميثاق باتفاقات مناسبة تنشىء التزامات بتقديم مساعدة ملموسة للدولة أو الدول الثالثة المتضررة . وينبغي أيضاً الحرص على أن يوضع في الاعتبار الأثر الإنساني للجزاءات المفروضة على سكان الدولة المخالفة ، إذا كانوا يفتقرون إلى الوسائل السياسية التي تمكن من إلغاء السياسة التي نشأت عنها المخالفة . وكما ذكرت في اجتماعات مجلس الأمن ، فإن التدابير الجبرية التزام جماعي يتطلب انضباطاً خاصاً به .

خامساً

لقد أوضحت عمليات القتال في الخليج بصورة موجعة أن الخراب الذي حلّ بدولتين ، وما صحبه من خسائر لا تحصى في الأرواح البريئة ، وأخطار مروعة على الصحة العامة ، وتخريب للبيئة ، ومعاناة هائلة للملايين ، يمثل إخفاقاً مذهلاً للدبلوماسية

الجماعية . ولذلك ، فالتأكيد في أعقاب هذه العمليات ينصب من جديد وبشكل صائب على الحاجة إلى دبلوماسية وقائية .

ولقد أسهبت القول ، المرة تلو المرة ، في تقاريري السنوية السابقة ، فيما تتطلبه الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة . والمشكلة الرئيسية اليوم هي بعينها تلك التي كانت قائمة قبلاً : أي عدم وجود وسائل لدى الأمم المتحدة لتقوم بمراقبة دائمة نزيهة وفعّالة على الصعيد العالمي لحالات النزاع المرتقب أو الناشىء في أطواره الأولى . فالدبلوماسية الوقائية تفترض مقدماً وجود قدرة على الإنذار المبكر ، وهو ما يعني ، بدوره ، وجود قاعدة بيانات موثوق فيها ويتم تكوينها بصورة مستقلة . إن مجمع المعلومات المتاح للأمين العام في الوقت الحاضر لا يفي بالغرض بأي شكل من الأشكال . وبالنظر إلى فراغ اليد من الوسائل التكنولوجية ، مثل نظم المراقبة التقنية الفضائية وغير الفضائية ، وبدون وجود تمثيل ميداني يتناسب مع الحاجة ، يصعب تصور كيف يمكن أن ترصد الأمانة العامة حالات النزاع المرتقب من وجهة نظر محايدة حياداً لا تشوبه شائبة . وقد تحققت بداية متواضعة في هذا الصدد خلال السنوات الأربع الأخيرة عندما أنشئت مكاتب سياسية للأمين العام في كابول وإسلام أباد ، ومنذ عهد أقرب في طهران وبغداد . ويبدو أن العمل الذي هو من هذا القبيل أمر لا غنى عنه إذا أردنا إنشاء القدرة الوقائية التي يمكن أن يستخدمها الأمين العام . إن الافتقار التقليدي إلى مثل هذه القدرة يحول دون استخدام المادة ٩٩ من الميثاق ، وخاصة الجانب التوقعي منها . فالميثاق لا يقصد إلى أن تنتظر الأمم المتحدة حتى يندلع القتال وحتى يقع العدوان وحتى تبلغ انتهاكات حقوق الإنسان أبعاداً سحيقة قبل أن تتحرك لتصحيح الوضع . فكم من مرة كانت قدرة المنظمة على القيام بالوساطة أو التحقيق ، في حالات كانت تهدد بنشوب نزاع واسع النطاق ، تبقى في عداد الاحتياط في الوقت الذي كانت تقع فيه الحروب وتتفاقم المنازعات . إن هناك تكاملاً بين الأمين العام حين يكون مزوداً تزويداً كاملاً بالوسائل التي تقتضيها المادة ٩٩ من الميثاق وبين مجلس الأمن (وفقاً لروح المادة ٣٤) حين يحتفظ بجدول أعمال للسلم لا يقتصر على البنود التي تدرج رسمياً بناءً على طلب الدولة أو الدول المعنية . وفي اعتقادي أن هذا التكامل يمكن أن يترجم الدبلوماسية الوقائية من مجرد تعبير إلى واقع عملي .

إن السيطرة على المنازعات أو حلها يندرجان تحت تسوية المنازعات بالوسائل السلمية التي يفرد لها الميثاق فصلاً كاملاً ولكنها لا يرادفانها بالتمام . فالافتراض الأساسي في هذا الفصل السادس ـ وهي نقطة أكررها للتأكيد ـ هو أنه لن يبقى مجلس الأمن ذاته ولا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في موقف سلبي إلى أن تفضي حالة احتكاك دولي إلى نشوب نزاع وإلى أن يؤدي النزاع ، بدوره ، إلى القتال . بيد أن الشرط الأول لكي تعمل آلية التسوية عملها هو حدوث تغير جذري في نظرة الأطراف في المنازعات الدولية الكبيرة إلى دور الأمم المتحدة وقدراتها في مسألة تسوية تلك المنازعات . فعلى مر السنين ، أصبح يُنظر إلى الأمم المتحدة ذاتها ، لا إلى جهازها القضائي وحده ، كمكان للتقاضي يرجح أن يصدر حكماً سلبياً لهذا الطرف أو ذاك . وأرى أننا في حاجة الآن إلى أن ننمي تنمية فعّالة إدراك أن الأمم المتحدة ، فيما عدا الحالات التي تتخذ فيها تدابير بصدد حوادث انتهاك السلم أو أعمال العدوان (وهي أمور يتناولها الفصل السابع من الميثاق) ، أكثر ما تكون وسيلة للوساطة تستطيع المساعدة على التوفيق بين المطالب والمصالح المشروعة وتحقيق تسويات عادلة ومشرفة .

ولا بد لي أن أشدد في هذا السياق على أنه لا يُقصد من الأمم المتحدة ، في حد ذاتها ، أن تحتكر عملية السلم . فالدور الذي يمكن أن تؤديه الترتيبات أو المنظمات الإقليمية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية أمر معترف به صراحة في المادتين ٣٣ (١) و٥٢ (٢) من الميثاق . ومادامت هناك عملية سلم جديرة بالثقة تأخذ مجراها على الصورة المتوخاة في هاتين المادتين ، فلا يجوز أن يكون هناك مبرر للشكوى من أنه تم تجاوز الأمم المتحدة . أما إذا لم تنشأ عملية من هذا القبيل أو بدا أنها معطلة إلى ما لا نهاية أو أنها أخفقت إخفاقاً واضحاً ، فلن يكون ثمة ، والحالة هذه ، ما يبرر تفادي اللجوء إلى الأمم المتحدة . فالاعتراف بالدور المركزي للأمم المتحدة في النظام الدولي ينبغي أن يكون أكثر من مجرد اعتراف نظري .

ومن المهم أيضاً في هذا السياق أن نتذكر أن المادة ٥٢ (١) من الميثاق تقتضي أن تكون أنشطة الترتيبات أو المنظمات الإقليمية متفقة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها . وقد أصبح هذا الحكم ذا صلة أوثق بالموضوع في عالم اليوم المتسم بالترابط ، الذي تكون للتطورات الهامة في منطقة منه آثار حتمية في منطقة أخرى . ولذلك ، فإن الجهود المنبثقة عن النزعة الإقليمية المتجددة ينبغي أن تكون متممة لجهود الأمم المتحدة لا منافسة لها ولا مثيرة للصعوبات في وجهها . وهذا يتطلب وجود علاقة عمل قائمة على الوئام المتبادل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ، وإلا فإن تشوش جهود إحلال السلم وتجزُّؤها يمكن أن يضعفا آلية السلم .

وهناك وجه آخر من وجوه العجز في عمل نظام الأمن الجماعي يتمثل في عدم استخدام الجهاز القضائي الرئيسي التابع للأمم المتحدة ، وهو محكمة العدل الدولية ، استخداماً كافياً . فكثير من المنازعات الدولية يصلح أن تنظر فيه محكمة ؛ وحتى المنازعات التي تبدو سياسية من كل ناحية (مثل النزاع العراقي الكويتي قبل وقوع الغزو) تشتمل على عنصر قانوني واضح . فإن لم يُحل الأطراف الموضوع إلى المحكمة لأي سبب كان ، فإن عملية التوصل إلى تسوية منصفة ومحمودة من الوجهة الموضوعية وبالتالي تهدئة حالة دولية متأزمة ستسهل باستصدار فتوى من المحكمة .

فالمادة ٩٦ من الميثاق تأذن للجمعية العامة ولمجلس الأمن بطلب مثل هذه الفتوى من المحكمة . ولذلك ، فإني أكرر الاقتراح الذي طرحته من قبل وهو أن قيام الجمعية العامة بإعطاء هذه الصلاحية إلى الأمين العام أيضاً سيكون متفقاً كل الاتفاق مع العلاقة المتكاملة بين أجهزة الأمم المتحدة المعنية الثلاثة التي نمت نمواً مثمراً على مر السنين . ومن شأن تطور من هذا القبيل أيضاً أن يعزز دور الأمين العام ، وهو هدف أعرب عنه الأعضاء مراراً كما تشير إلى ذلك بيانات أدلى بها ممثلون على أرفع مستوى . وستكون هذه إحدى الطرق الهامة لتطوير القانون الدولي والقواعد القانونية كأساس لنشاط الأمم المتحدة وللعلاقات الدولية .

سادساً

على مر السنين ، ظل موضوع حقوق الإنسان يتسم بثنائية معينة . وقد أصبحت هذه السمة أكثر وضوحاً خلال السنوات الأخيرة . فمن ناحية ، هنالك رضا مشروع إزاء تزويد المجتمع العالمي بشرعية دولية لحقوق الإنسان ، تتألف من الإعلان العالمي والعهدين الدوليين الإثنين ، تليها مجموعة من الصكوك الأخرى . ومن ناحية أخرى ، يوجد رعب ناشىء عن الحقائق البربرية للعالم الذي نعيش فيه ، وهي تنشأ عن استخدام القوة استخداماً عشوائياً لإرغام السكان بوحشية على الخضوع . لذلك فإن الرأي العام في الوقت الحاضر يطالب بقوة بوجوب تضييق الهوة بين الأماني والواقع إذا ما أريد للأماني ألا تكون عديمة الجدوى تماماً .

وسيكون من الإجحاف التقليل من شأن الإنجازات الإيجابية التي تحققت حتى الآن . فقد تم فعل الكثير من أجل وضع الأسس اللازمة لثقافة عالمية لحقوق الإنسان . فقد وضعت إجراءات يمكن استخدامها في فحص ومناقشة الانتهاكات المزعومة من قِبَل لجنة حقوق الإنسان والعديد من الهيئات المنشأة عملاً بالاتفاقيات المختلفة لرصد تنفيذ تلك الاتفاقيات . وفضلاً عن ذلك ، فإن ما يعم المعمورة من وعي بحقوق الإنسان يعود جزء كبير منه إلى ما كرس من تفكير ونشاط كبيرين لهذه القضية من قِبَل الأمم المتحدة ، بفعل تأثير المنظمة أو إلهامها ومن قِبَل أفراد مهتمين ومنظمات غير حكومية ووسائط إعلام مهتمة .

بل إن الجهد الرامي إلى وضع حد لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وهو جهد استمر على مدى عقود ، إنما يقوم دليلاً باقياً على ما تبديه الأمم المتحدة من اهتمام عميق باستئصال شأفة الفصل والاضطهاد العنصريين والنشاط الذي تضطلع به تحقيقاً لهذه الغاية . وحينما يتم تعزيز التقدم البارز المحرز حتى الآن ووضع أساس راسخ في ذلك البلد لنظام ما بعد الفصل العنصري يقوم على المبادىء الديمقراطية والوئام العرقي ، سيكون ذلك إيذاناً بتحقيق إحدى الغايات الرئيسية للمنظمة .

ومع ذلك ، لا بد من الاعتراف الصريح بكون حملة حماية حقوق الإنسان قد حققت نتائج ، في معظم الأحيان ، في ظل أحوال تتسم بطابع عادي نسبياً ومع حكومات لديها استجابة . وفي ظل أحوال أخرى ، ارتكبت فيها تجاوزات حقوق الإنسان بطريقة منتظمة وعلى نطاق هائل ، ـ وتتناثر الأمثلة على ذلك بشكل واسع النطاق على امتداد الزمان والمكان معاً ـ كانت الآلية الحكومية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة في كثير من الأحيان شاهداً لا حيلة له بدلاً من أن تكون أداة فعَّالة لكبح جماح تلك التجاوزات .

وإن اتخاذ موقف يتوقع فيه من ضحايا مثل هذه الجرائم البشعة اللجوء إلى ما هو متاح من إجراءات وآليات الانتصاف العادية والمضيعة للوقت هو موقف ينم عن وجدان متبلد أو سلوك بيروقراطي واضح . وإن تشجيع احترام حقوق الإنسان يصبح ادعاءً خاوياً إذا ما ارتكبت تجاوزات حقوق الإنسان على نطاق كبير دون أن تقوم الأمم المتحدة ، في الوقت المناسب ، باتخاذ تدابير تتمشى وحجم هذه التجاوزات . ذلك أن تعزيز حقوق الإنسان لا يعني شيئاً إذا لم يعن الدفاع عن هذه الحقوق حينما تتعرض لهجمة شديدة .

ومن رأيي أن حماية حقوق الإنسان أخذت الآن تشكل إحدى الدعامات الأساسية لقنطرة السلم . كما أنني على اقتناع بأن هذه الحماية تقتضي في الوقت الحاضر ممارسة التأثير والضغط بشكل متضافر على الصعيد الدولي عن طريق المناشدة أو العتاب أو الاحتجاج أو الإدانة ، وكحل أخير ، إقامة وجود منظم للأمم المتحدة ، أكثر مما كان يعتبر جائزاً بموجب القانون الدولي التقليدي .

ويسود الآن شعور متزايد بأن مبدأ عدم التدخل في الاختصاص المحلي الأساسي للدول لا يمكن اعتباره حاجزاً واقياً يمكن أن ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة أو منظمة لحقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب . وإن كون الأمم المتحدة لم تتمكن ، في حالات شتى ، من الحيلولة دون ارتكاب أعمال فظيعة لا يمكن الاحتجاج به ، قانوناً أو أخلاقاً ، ضد اتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة ، خاصة حينما يكون السلم أيضاً معرضاً للخطر . فحالات الترك أو الإخفاق الناجمة عن طائفة متنوعة من الظروف الطارئة لا تشكل سابقة . فالحجة التي تقضي بعدم التعدي على السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول هي في حد ذاتها حجة قوية لا مجال للطعن في قوتها . ولكنها إذا أصبحت تعني ضمناً أن السيادة ، في هذا الوقت والعصر ، تشمل ضمناً الحق في ارتكاب مذابح جماعية أو في شن حملات لإبادة السكان المدنيين أو حملهم على الهجرة إلى الخارج بحجة مكافحة الحرب الأهلية أو العصيان المدني ، فإن هذا المنحى لن يؤدي إلا إلى إضعاف تلك الحجة . فمع ازدياد الاهتمام الدولي بإيجاد نظام عالمي لحقوق الإنسان ، حدث تحول ملحوظ ومرغوب للغاية في مواقف الجمهور . وإن أية محاولة لمقاومة

هذا التحول ستكون غير حكيمة من ناحية سياسية بقدر ما لا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً . إذ ينبغي اعتبارها لا تحولاً جديداً بقدر ما هي مزيد من التركيز لوعي المرء بمقتضيات السلم .

وأؤكد أن النظريات الطارفة بشأن هذه القضية ليس بغير لازمة فحسب ، وإنما يمكن أيضاً أن تؤدي إلى تقويض حالات التفاهم الراسخة . إذ من الجائز أن تنبثق عن المناقشة الجارية في أوساط الخبراء القانونيين والمنظرين السياسيين مفاهيم جديدة وقد تكتسب هذه المفاهيم قبولاً واسع النطاق . بيد أن ما تتطلبه المرحلة الحالية في الشؤون الدولية ، على الصعيد الحكومي الدولي ، وفي سياق حقوق الإنسان بقدر ما هو الحال في أي سياق آخر ، ليس عملية تنظير وإنما درجة أعلى من التعاون والجمع بين حسن الإدراك والعطف . إذ لا يلزم أن نضع أنفسنا في حيص بيص ، محتارين بين احترام السيادة وحماية حقوق الإنسان . فآخر ما تحتاج إليه الأمم المتحدة هو جدل نظري جديد . والمسألة ليست مسألة الحق في التدخل وإنما واجب الدول مجتمعة بتحقيق الإغاثة والإنصاف في حالات الطوارىء التي تمس حقوق الإنسان .

ومما لا يتطرق إليه الشك ، كما هو واضح ، أن انتهاكات حقوق الإنسان تعرض السلم للخطر في حين أن تجاهل سيادة الدول من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى . لذلك ينبغي توخي الحد الأقصى من الحذر لئلا يصبح الدفاع عن حقوق الإنسان منبراً للتعدي على الاختصاص المحلي الأساسي للدول وتقويض سيادتها . فليس ثمة ما هو أكثر مدعاة للفوضى من إساءة استعمال هذا المبدأ .

لذلك من الضروري للغاية توجيه بعض التحذيرات في هذه المرحلة . فأولاً ، ينبغي عدم الاحتجاج بمبدأ حماية حقوق الإنسان ، شأنه في ذلك شأن جميع المبادىء الأساسية الأخرى ، في حالة معينة وتجاهله في حالة مماثلة . إذ أن تطبيق هذا المبدأ بطريقة انتقائية يؤدي إلى ابتذاله . فالحكومات تستطيع ، بل وتقوم ، بتعريض أنفسها للاتهامات بالتحيز المتعمد ؛ ولكن لا يجوز للأمم المتحدة أن تفعل ذلك . وثانياً ، ينبغي في أية تدابير دولية لحماية حقوق الإنسان أن تكون قائمة على قرار اتُخذ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . إذ ينبغي في هذه التدابير ألا تكون انفرادية . وثالثاً ، وهذا أمر له صلة بهذا الموضوع ، ينبغي إيلاء أقصى قدر من الأهمية ، في هذا السياق ، لاعتبار التناسب . فإذا كان حجم التدابير الدولية أو الطريقة التي اتُخذت بها لا تتناسب والتجاوز الذي أُبلغ عن ارتكابه ، فمن المحتم أن يؤدي ذلك إلى رد فعل قوي من شأنه ، في المدى البعيد ، أن يعرض للخطر نفس الحقوق التي قُصدت حمايتها .

سابعاً

هناك مصدر رئيسي آخر لعدم الاستقرار المزمن هو إضفاء الصبغة العسكرية على المجتمع البشري كما تتبدى في مستوى التسلح والإنفاق العسكري في عالم اليوم . وليس التبديد الذي يأباه الضمير للموارد والطاقات إلّا إحدى نتائجه . ومن المضر ، بالمثل ، استبداد الأمن العسكري بالتفكير ، مما أفسد العلاقات الدولية في معظم البلدان النامية وأعاق التقدم نحو إنشاء مؤسسات ديمقراطية ثابتة . وهذا الاستبداد بالتفكير مدمر من النواحي السياسية والثقافية والنفسية بقدر ما هو باهظ الثمن مالياً .

إلّا أن الحرب الباردة طغت على مر السنين على ميدان الحد من الأسلحة ونزع السلاح بكامله . ومن شأن الآفاق التي انفتحت الآن أن تمكننا من أن نحبك النهج الجماعية في هذا الميدان بمزيد من الإحكام في نسيج إحلال السلم والسيطرة على النزاعات . وليس من المحتمل أن تدوم الفرص المتاحة لنا الآن إلى ما لا نهاية له .

وعلى الصعيد العالمي ، تشمل الأولويات السعي إلى إجراء تخفيضات جديدة في الأسلحة النووية تؤدي إلى الاستقرار ، والحفاظ على قوة الدفع المستعادة لدعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ووقف الانتشار غير المكبوح لأسلحة الدمار الشامل المتطورة والتكنولوجيا ذات الصلة والإسراع في عقد اتفاقية حظر شامل للأسلحة الكيميائية وتعزيز الالتزامات الأساسية بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية . والتحدي الذي يجب التغلب عليه للتوصل إلى عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ، يتمثل في استحداث نظم للتحقق من شأنها بناء الثقة وضمان التطبيقات السلمية ، وقبل كل شيء ، الكشف بصورة موثوق بها عن حالات عدم الامتثال حيثما تقع وكلما وقعت .

ويعد تأمين انتظام تدفقات التكنولوجيا التي توجد حاجة ماسة إليها إلى البلدان النامية ، بدون أن يؤدي ذلك إلى انتشار الأسلحة ، مسألة ذات أهمية كبيرة . وما يلزم هو وضع صيغة للتعاون تنطوي على استعداد أكبر من قِبَل البلدان الصناعية لتلبية احتياجات البلدان النامية من العلم والتكنولوجيا للأغراض السلمية ، إلى جانب انفتاح حقيقي للجهات المستفيدة بشأن استخدامها النهائي .

ومافتئت أعرب ، لعدة سنوات ، عن بالغ قلقي إزاء مشكلة الإفراط في نقل الأسلحة التقليدية الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار . ومن المشجع ما جرى التعبير عنه مؤخراً من دعم لفكرة تشجيع الشفافية في تجارة الأسلحة عن طريق برنامج للتسجيل والكشف تتولاه الأمم المتحدة . ومن شأن إيجاد سجل من هذا القبيل أن يشجع على إيجاد مناخ يؤدي إلى الانضباط الطوعي وإلى سلوك أكثر مسؤولية ، إذا استخدم بطريقة عادلة تجاه موردي الأسلحة ومستورديها على حد سواء وتم تنظيمه بالاتفاق فيما بينهم . وعلى الأمد الأطول ، ينبغي أن نسعى إلى وضع معايير عادلة للمراقبة المتعددة الأطراف لعمليات نقل الأسلحة مع القيام في نفس الوقت بتلبية الاحتياجات الأمنية المشروعة للدول .

وينبغي أن يعني تفكيك الصرح العسكري للحرب الباردة تصميم بناء موثوق به للأمن الإقليمي . وفي هذا الصدد ، لا يمكن

أن يغض المرء الطرف عن اختلالات التوازن وعدم التناسق القائمة في داخل المناطق الإقليمية والتي تسبب توترات متكررة وشعوراً بعدم الأمن . وهذا يبين مرة أخرى مدى صعوبة فصل مفاوضات الحد من الأسلحة عن التسوية السلمية للمنازعات الدولية . وتمنح الأمانة العامة من ناحيتها أولوية عالية لتنظيم الاجتماعات الإقليمية والأقاليمية بوصفها أسلوباً لاستكشاف الحلول التي تلائم الاحتياجات المتميزة للمناطق الإقليمية ودون الإقليمية . ولكن هدفنا لن يتحقق إلاّ إذا اشترك في هذا الحوار صانعو سياسات الدول . وهناك حاجة إلى تبديد ضباب اللاواقعية الذي يخيم على مناقشات الحد من مستوى الأسلحة وتخفيضها . وأعتقد أن هذا من أحثّ المطالب في هذه اللحظة من التاريخ .

ثامناً

يشكل ارتفاع مستوى الغنى وتزايد الفقر إحدى الخاصيات البارزة والمتناقضة للساحة العالمية الحالية . ويوفر الوضع العالمي أدلة كبرى على أن الفقر يقوّض انسجام المجتمعات والدول ويدمر أساس حقوق الإنسان ويضر بصحة البيئة . وهناك حاجة إلى مواجهة هذا السبب الرئيسي من أسباب عدم الاستقرار بنفس الشعور بالاستعجال الذي تثيره الأزمات السياسية . ولن يظل أي نظام للأمن الجماعي قابلاً للبقاء إلاّ إذا التمست حلول عملية لمشكلة الفقر والعوز، التي يعاني منها الجزء الأكبر من العالم .

لقد أصبح الآن تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب أكثر استعجالاً من أي وقت مضى . ومن حسن الحظ أن الظروف سانحة الآن لجعله يسير على نحو بنّاء دون أن يغلب عليه ما لا يلزم من كلام طنان أو خلافات أيديولوجية .

وقد جلبت التغيرات العميقة التي جدت في السنوات الأخيرة في الاقتصاد العالمي الازدهار لأجزاء عديدة من العالم . إلا أن مركز معظم البلدان النامية في الاقتصاد العالمي آخذ في التدهور منذ فترة . وقد ازدادت التجارة العالمية على نحو سريع نسبياً ولكن ذلك لا ينطبق على صادرات البلدان النامية وارداتها . وتضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أربع مرات في الثمانينات ولكن حصة البلدان النامية انخفضت انخفاضاً حاداً . ونتيجة لأزمة الديون ، تعاني البلدان المدينة ككل من تدفق صاف للموارد إلى الخارج . وبلغت الديون الخارجية للبلدان المستوردة لرأس المال التي كانت تقل عن ٦٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٨ مبلغ ١ر٢ تريليون دولار . وانخفض متوسط دخل الفرد في أجزاء عديدة من العالم خلال العقد الماضي . وقد غذى كل هذا القوى المؤدية إلى النزاع العنيف ؛ وزاد من تفاقم المشاكل الصحية والبيئية ؛ وزاد بشكل مرعب أعداد الفقراء والمشردين . ويعيش الآن أكثر من بليون شخص في حالة فقر مدقع . وشردت النزاعات قرابة ٣٧ مليون نسمة . هذه هي ميادين البلاء الشاسعة على الساحة الدولية الحالية . ولا يبلغ الوضع في أي مكان آخر درجة الخطورة التي يبلغها في افريقيا التي قدمت عنها مؤخراً تقريراً مسهباً إلى حد ما . ومن الواضح بالنسبة إليّ أن المطلوب هو تجديد الالتزامات التي تم التوصل إليها في الميثاق المبرم بين البلدان الافريقية والمجتمع الدولي قبل خمس سنوات . ولا توجد حاجة بشرية واقتصادية أكبر من الحاجة إلى بدء وتنفيذ مخططات لإيجاد الظروف التي تتيح التنمية المستديمة في العالم النامي بأسره وخاصة في افريقيا .

ويتطلب تنشيط النمو والتنمية الاقتصاديين في البلدان الفقيرة نظاماً فعّالاً للتبادل التجاري يتيح لصادرات هذه البلدان فرصاً غير مقيدة للوصول إلى أسواق البلدان الصناعية ، وإيجاد حل عاجل وجريء لمشكلة المديونية ، وتوفير الدائنين الرسميين والمتعددي الأطراف لكمية مناسبة من القروض ، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي ، وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها مصدراً أساسياً للتمويل الميسر الشروط المقدم للبلدان النامية ، خاصة أفقر البلدان وأقلها نمواً . وعلاوة على ذلك ، يعد تسجيل زيادة هامة في الموارد المالية لصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومصارف التنمية الإقليمية حاسماً إذا أريد لهذه المؤسسات أن تدعم عملية التكيف الهيكلي على نحو فعّال ، وأن تواصل تقديم المساعدة الميسرة الشروط للبلدان المنخفضة الدخل والموارد لبرامج الديون وتخفيض الديون ، وأن تسهل التحول الاقتصادي للبلدان التي هي بصدد بذل جهود كبيرة لإعادة تشكيل هياكل اقتصاداتها .

وقد أصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى تعبئة الموارد بمستويات متزايدة زيادة كبيرة وذلك لحماية البيئة ، وتمويل عملية الانتقال إلى الاقتصاد السوقي ، ومواجهة احتياجات التعمير لبلدان منطقة الخليج ، وقبل كل شيء دعم الجهود الإنمائية في العالم النامي . ويمكن أن تشكل زيادة سرعة النمو أهم مصدر لإيجاد الموارد للاستثمارات . ويعد انتهاء الحرب الباردة عاملاً إيجابياً يتيح آفاقاً واقعية لتحرير الموارد الكبيرة التي كانت تستهلكها النفقات العسكرية لفائدة التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ومع إدراك أن التنمية الاقتصادية تعزز الأمن الوطني ، فإن هناك حاجة ملموسة إلى أن تخفض البلدان النامية ذاتها المبلغ الذي يقارب ٢٠٠ بليون دولار والذي تنفقه على الأسلحة ، وأن تحول ، مع المساعدة المالية اللازمة ، الهياكل العسكرية وأن تدمجها في الاقتصاد المدني . وينبغي أن تكون الفرصة الفريدة من نوعها السانحة الآن للعالم موضوع مناقشات ومفاوضات رشيدة بما يخدم المصالح الكبرى للمجتمع العالمي .

لقد كانت هذه الأفكار والمشاكل في ذهني عندما اقترحت التفكير في إمكانية عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية بهدف إعداد رد منسجم على هذا التحدي . ويمكن للمؤتمر ، مستفيداً في ذلك من الأعمال التحضيرية لكل من الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ومن الاتفاقات التي يتم التوصل إليها فيهما ، أن يستحدث طرقاً متفقاً عليها تؤمن للبلدان النامية وغيرها من البلدان التي تعمل جاهدة على إدماج اقتصاداتها في الاقتصاد العالمي الناشىء توفير الموارد الكافية لدعم جهودها .

وقد اقنعتني تجاربي بأن منظومة الأمم المتحدة تؤدي دوراً أساسياً في معالجة العدد الكبير من المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية التي برزت إلى مقدمة الساحة في السنوات الأخيرة . وينبغي أن ننظر ، لدى تنشيط ذلك الدور ، إلى ما وراء الجوانب الإجرائية أو التنظيمية لعملية الإصلاح وإعادة تشكيل الهياكل . ولكي تتحقق التغييرات الأساسية البعيدة المدى التي قد تكون لازمة في الترتيبات والممارسات المؤسسية الحالية ، ينبغي السعي من الآن إلى إيجاد توافق واسع النطاق للآراء .

تاسعاً

إن الطريقة التي نعالج بها الجيل الجديد من المشاكل العالمية التي تواجه الإنسانية في الوقت الراهن ربما تحدد نوعية الحياة لكافة الشعوب التي تعيش على هذا الكوكب . وفي العام القادم ، ستتعرض الأمم المتحدة لاختبار بالغ الأهمية لقدرتها على معالجة التحديات العالمية ، وذلك في المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية ـ وهو أول مؤتمر قمة عالمي أذنت به الجمعية العامة رسمياً .

وسيكون هذا المؤتمر بمثابة اختبار لمدى استعداد الحكومات لاعتماد سياسات طويلة الأجل تتصل بمسائل ذات أهمية بالغة لرفاه الإنسان ، بل ولبقائه . وبه تُختبر أيضاً قدرة الدول على التعاون في إطار الأمم المتحدة في مجال استحداث استراتيجيات عالمية فعّالة وفي مجال تطوير قانون دولي يحظى بالاحترام ـ بل قابل للإنفاذ . ولكي تنجح هذه الاستراتيجيات في مستقبل يعتمد أكثر فأكثر على وعي الجماهير ومشاركتها ، ستكون هناك أيضاً ضرورة لتعاون الحكومات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص . وهذه العملية ستزيد من تنمية أهلية منظومة الأمم المتحدة وقدرتها على العمل كفريق واحد في معرض الاستجابة لتحديات هذا العالم السريع التغير .

والقول إن البيئة تراث للإنسانية جمعاء لا يعدو الآن كونه قولاً عابراً . بيد أن شن هجوم عالمي على كل ما يؤدي إلى نفاد هذا التراث أو الحط من قدره يتطلب مسؤولية مشتركة . والأنماط التقليدية للتصنيع واستهلاك المنتجات الصناعية ليست هي السبب الوحيد في هذا الشأن . فثمة أسباب رئيسية أخرى تتضمن الفقر ، والاكتظاظ السكاني ، وافتقار البلدان النامية إلى القدرات التكنولوجية والمادية التي تمكنها من الاضطلاع بممارسات سليمة بيئياً وقابلة للإدامة . وثمة مجموعة كبرى من القضايا الصعبة المعقدة ، يجب تناولها ، وكذلك إيجاد حلول فعّالة لها يتطلب اتباع نهج جديدة في مجالات التخطيط الحضري والصناعي ، ونقل التكنولوجيا ، واستهلاك الطاقة ، وكذلك في مجالات أخرى عديدة . ونجاح مؤتمر عام ١٩٩٢ سوف يتوقف ، بشكل أساسي ، على التوافق الواسع النطاق في الآراء ، الذي يتحقق خلال المرحلة التحضيرية على جميع القضايا الرئيسية ذات الصلة . كما أن تعبئة موارد مالية جديدة بقدر كاف من أجل دعم التنمية القابلة للإدامة والاتفاق على الشروط المتعلقة بنقل التكنولوجيا بحاجة إلى اهتمام بالغ . وينبغي للمؤتمر أن يبت في موضوع الآليات الذاتية المتصلة بأعمال المتابعة وبالعمليات التقييمية الدورية . والرهان كبير على الجنس البشري كله .

عاشراً

إن صحة المجتمع العالمي لا تتوقف فقط على العلاقات السياسية والنمو الاقتصادي . فنحن نشهد في الوقت الراهن أمراضاً خطيرة تعبر الحدود الفاصلة بين الدول وتجتاز الحواجز الثقافية ، وهي تستعصي بطريقة أو بأخرى على ما تستطيع الحكومات تقديمه من علاج بمعزل عن الحكومات الأخرى . ومن العواقب السلبية للتغير المجتمعي السريع ، ما يعم فئات المجتمع من أوجه استياء واضطراب ، وانحلال الهياكل التقليدية المتصلة بالإخلاص والانضباط والدعم العاطفي ـ والأسرة هي أبرز مثال في هذا الشأن ـ وفقدان الشعور بالهوية لدى أعداد كبيرة من الأفراد . وهذه العواقب السلبية تتجلى فيما ينتشر حالياً من إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع فيها ، وفي السوق السوداء المزدهرة في تجارة الأسلحة ، وفي أخذ الرهائن ، وفي استخدام العنف ضد السكان المدنيين بل ، في الواقع في تحديث الجريمة . وإذا نُظر إلى أمن الدول لا من ناحية التهديدات الخارجية وحدها ، وإذا قيس التقدم لا بالمؤشرات الاقتصادية وحدها ، وإذا أريدت معالجة التغير من زاوية رفاه الإنسانية ، فإن جدول أعمال الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي يرقى إلى مصاف جداول أعمالها في المجالات السياسي والاقتصادي والبيئي .

وفي المعركة المعقدة القائمة ضد إساءة استعمال المخدرات على الصعيد الدولي ، أكسبت بعض المبادرات الحديثة تعريفاً أفضل لوظائف المنظمة ، كما أنها قد رفعت من مستوى توقعات الجماهير . وبرنامج الأمم المتحدة الدولي الجديد لمكافحة المخدرات قد وُضع من أجل صياغة استراتيجية تتسم بالاتساق والتكامل . ومن شأن تقاسم العمل مع المؤسسات الإقليمية والدولية ومشاركة الحكومات في الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات ، أن يعززا تعددية الأطراف ، وذلك في الوقت الذي تكثر فيه المبادرات الوطنية ، وتقل النتائج المتحققة بكل أسف .

وتزايد الجرائم وتجاوزها لحدود البلدان يؤديان إلى تعريض أمن الدول الداخلي للأخطار وإلى تضاؤل تحرر الإنسان من مشاعر الخوف ، وهو تحرر أساسي ، كما أنهما قد يؤديان إلى زعزعة العلاقات الدولية . وهذا يتطلب إنشاء آليات فعّالة فيما بين الحكومات وتعزيز التعاون بين الدول إلى حد كبير في مجالي القضاء والشرطة .

وإلى جانب تناول هاتين المشكلتين المنذرتين بمخاطر عديدة ، يلاحظ أن الاستراتيجية الاجتماعية العالمية سوف تكون في غاية الضعف إن لم تتضمن تدابير بنّاءة من أجل إعادة تنشيط المؤسسات الاجتماعية ، وإنهاء التمييز الاجتماعي ضد الضعفاء من أفراد المجتمع . والاحتفال المزمع بالسنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ ، واستحداث قواعد موحدة لإتاحة فرص متساوية للمعوقين ، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية في وضع مبادىء خاصة بمعاملة كبار السن ، والالتزام بتحقيق المساواة في الممارسة القانونية والإدارية بين الرجل والمرأة باعتبار ذلك حقاً من حقوق الإنسان الرئيسية ـ كلها تعكس استمرار الاهتمام بالصحة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية . وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين ، وهو أمر يحظى باهتمام فائق ، ويفت في العزائم أن نلاحظ أن التقدم المحرز في هذا السبيل قد كان بطيئاً في الثمانينات ، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى عوامل اقتصادية وسياسية أدت إلى الانشغال عن هذا الأمر . وفي رأيي أن التقدم في هذا المضمار يمكن الإسراع به من خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في عام ١٩٩٥ .

ولا تفي إعادة تشكيل النظم الاقتصادية ، في حد ذاتها ، ولن تفي بمطالب العدالة الاجتماعية والإنصاف . وثمة احتمال كبير ، في الواقع ، للإخفاق في المحافظة على المنجزات التقدمية والاجتماعية التي تحققت في الماضي ، وذلك في ظل الصعوبات التي تكتنف مرحلة الانتقال . والمبادىء الأساسية للرفاه الاجتماعي وتوفير الخدمات الرئيسية ستظل سارية المفعول بصرف النظر عن شكل النظم الاقتصادية . فالحرب ضد الجوع والمرض والأمية والبطالة لا يمكن تركها للسوق كيما يحاربها . وبغية دراسة مجموعة القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية ، بكاملها ، طلب إليّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أقوم بالتشاور مع الحكومات حول إمكانية عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية . وفي رأيي أن هذه الفكرة قد جاءت في حينها ، وأن من شأنها أن تساعد على جعل الإنسان محوراً لجدول أعمال التنمية .

حادي عشر

مما يشهد على تزايد التضامن البشري أن تخفيف المعاناة البالغة المترتبة على الكوارث هو الآن بند من البنود الرئيسية على جدول الأعمال الدولي . ومن المؤسف أن الكوارث ـ وبعضها طبيعي وبعضها الآخر هو بجملته من صنع الإنسان ـ قد تزايدت في السنوات الأخيرة . ونحن نشهد حالات من النزوح والدمار والموت في بقاع عديدة بهذا العالم . وأعتقد أنه ينبغي تقديم بعض الإيضاحات كي لا تصبح قضية الاستجابة الدولية للكوارث مثاراً للخلافات .

فجهود الإغاثة الدولية في حالات الطوارىء الناجمة عن المجاعات أو الفيضانات أو الزلازل أو الجفاف يجري الاضطلاع بها بناءً على طلب الدولة أو الدول المتأثرة ، وهي لا تؤدي عموماً إلى أي مشاكل قانونية أو سياسية . أما الأعمال الدولية المتصلة بالحالات التي يعاني فيها سكان بلد ما من التمزق من جرّاء عمليات الحرب أو الاضطهاد فهي تثير قضايا سياسية حساسة ، وتتطلب توفر قدرة من نوع آخر في مجال الإنذار المبكر ، ويجب الاستناد فيها إلى قرار صادر عن أحد الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة . ومن الخطأ أن يوضع هذان النوعان من حالات الطوارىء في إطار مفاهيمي واحد ، رغم أن العمليات الفعلية قد تكون لها أحياناً نفس الصيغة المادية أو الإدارية . ومن المتعذر ، لهذا السبب ، تصور نظام موحد للإغاثة في حالة الطوارىء يمكن تشغيله على نحو تلقائي بفعل أوضاع تتسم بالاختلاف الكامل فيما بينها .

ومن المسلّم به ، دون شك ، أن تواتر وحجم حالات الطوارىء الإنسانية بجميع أنواعها يتطلبان إنشاء آليات لزيادة التنسيق فيما بين الوكالات المختلفة وتعزيز ما لديها من قدرات في مجال الإنذار المبكر . ولكن حتى هذه الآليات ، مهما كان حسن تصميمها ، لن تأتي بنتيجة تذكر ، دون وجود ترتيبات بديلة معززة ، وهذه الترتيبات ، بدورها ، لا يمكن أن تعدّها الأمم المتحدة ما لم تقم الحكومات مسبقاً بتخصيص ما ينبغي تخصيصه في هذا الشأن من موارد مالية كبيرة . وفي نيتي أن أقدم فيما بعد تقريراً مفصلاً عن هذا الموضوع ، وإني على ثقة من أن الحكومات سوف تنظر فيه على أعلى مستوى من مستويات رسم السياسات .

والخبرة المكتسبة في مجال الطوارىء الإنسانية ، والتي أدت إلى اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٦٨٨ (١٩٩١) ، جعلت التذكير ضرورياً في هذا السياق ، ذلك أن الأمين العام لا يستطيع أن يستخدم من السلطات ما لم ينط به ، وأن ينفق من موارد غير متاحة له . فالأمانة العامة بحاجة إلى أسانيد واضحة وتمويل مضمون ، فيما يتعلق بالعمليات الميدانية الكبيرة ، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق وفي إطار الإجراءات المعمول بها .

ثاني عشر

كما يتضح مما تقدم ، فإن الأمم المتحدة الآن داخلة إلى أماكن مجهولة وتضطلع بمهام لم تكن منظورة فيما قُصد إليه من إنشائها

أصلاً . ويحدونا هذا إلى فحص جهازها التنفيذي ، ألا وهو الأمانة العامة .

سأصف فيما بعد الضغوط التي ينوء تحتها الجهاز الإداري . على أنه بالرغم من كل هذه الضغوط ، حَريٌّ بأن يكون من دواعي اغتباط أعضاء المنظمة جميعاً ، كما هو من بواعث ارتياحي الشخصي العميق ، أن الأمانة العامة لم تتقاعس ، في أي وقت ، عن مواجهة التحدي بشكل فعَّال . وفي هذا تقدير وتحية لالتزام ومقدرة جميع أولئك الذين يضطلعون بدور في تخطيط البعثات الميدانية الواسعة التنوع ، وتشغيلها وإدارتها ، وكذلك لتفاني الموظفين العاملين بالمقر . ومن جهتي ، فإني أشعر بالامتنان للتعاون والتفاهم المثاليين ، اللذين زادا هذا العام ، بين الأمانة العامة والهيئات المختلفة التي تمثل الحكومات .

ونظراً للطبيعة الفريدة التي تتميز بها مهام الأمانة العامة ، فليس من الإنصاف أن نتوقع لها أن تُفلت من سهام النقد ؛ وبعض هذا النقد كان صادراً عن تفكير ملي ومنبهاً . على أن الأحكام التي أحياناً ما كانت تصدر من زاوية واحدة ، تجاهلت أن على الأمانة العامة أن تستجيب لا لأولويات وأفضليات مجموعة واحدة من الدول وإنما لأولويات وأفضليات الدول جميعاً . وهي إذ تتميز بتعدد لغاتها وتعدد جنسياتها لا تشاكل أي جهاز إداري آخر في العالم ولا يمكن إدارتها كما تُدار وزارات الخارجية بالحكومات . فتكوينها المتغاير العناصر يقتضي ، بنفس القدر الذي يقتضيه تنوع مهامها ، سيطرة متماسكة ومتكاملة على مستوى القمة . وهذا النوع من السيطرة يمكن أن يضمحل إذا كان هناك تدخل مغالى فيه من الخارج .

وفي هذا السياق ، ثمة مشكلة دائمة وَجْهتُ إليها الانتباه في تقريري السنوي لعام ١٩٨٤ ، وهي أنه يوجد أحياناً ، فيما يبدو ، إدراك غير واضح للحدود الدقيقة بين مهام الأمانة العامة التي يرأسها الأمين العام ومهام الهيئات الرئيسية الأخرى . فالمادة ١٠١ من الميثاق تخول الجمعية العامة سلطة وضع اللوائح التي يعين بمقتضاها الموظفون . على أن اللوائح ينبغي أن تعني مبادىء توجيهية عامة في إطار المبادىء الواردة في الميثاق وليس توجيهات تفصيلية أو جامدة لا يتأتى من ورائها سوى إحباط الكفاءة التنفيذية وإضعاف سلطة الأمين العام . وطبيعي أن الاستخدام الحكيم للأموال أمر يهم جميع الدول الأعضاء ، ولاسيما المسهمين الرئيسيين من بينها . على أنه فيما يجاوز المسؤولية التشريعية المتمثلة في فحص النفقات وكفالة استخدام أوسع قاعدة جغرافية ممكنة لتعيين الموظفين ، يلزم ترك إدارة الأمانة العامة في يدي المسؤول الإداري الأول . فلتأمين الكفاءة ، هو بحاجة إلى الحرية في تحديد مجالات المسؤولية المختلفة ، وتوزيع الموظفين وفقاً للاحتياجات والمكافأة على الجدارة والأداء الوظيفي . والإفراط في التشريع قد يسبب ، في حد ذاته ، ضغوطاً يمكن تجنبها كلية .

ويبدو أن الوقت قد حان لنفحص من جديد الظروف التي يُسند فيها إلى الأمانة العامة مهام متزايدة التنوع والتعقد .

فبادىء ذي بدء ، مما يشق على الفهم أن تفرض الحكومات على المنظمة مسؤوليات بعيدة الأثر وباهظة التكلفة ، كما ترى لزاماً عليها أن تفعل ، ولكنها هي نفسها ، ليست على استعداد لأن تفي بالالتزامات المالية المناظرة . ولا يمكن الاعتماد على التبرعات في سد الفجوة ، مهما تكن سخية ومحل ترحيب . وهذا يضع الأمين العام في كثير من الأحيان في موقف لا يطاق ، كما أعلنت مراراً وتكراراً أثناء فترة ولايتي . فبمقتضى الميثاق ، على الدول الأعضاء واجب قانوني يتمثل في دفع اشتراكاتها المقررة . ويجب ، عن طريق الآليات المحسَّنة ، أن تؤدى هذه المدفوعات في أوقاتها المحددة وبالكامل إذا أُريد للأمانة العامة أن تحتفظ بقدرتها على التصدي ، بالنيابة عن الأعضاء ككل ، للمهام العاجلة المطلوبة منها . ولدى كتابة هذا التقرير بلغ مستوى الاشتراكات غير المسددة للميزانية العادية ٠١٥ ٤٤٥ ٨٠٩ دولاراً ، ولم يُسدد الاشتراك السنوي بالكامل سوى ٤٩ دولة فقط من الدول الأعضاء . كما بلغت الأنصبة المقررة في تكاليف صيانة السلم التي لم تسددها الحكومات ٦١٨ ٩٩٤ ٤٨٦ دولاراً . ومن هنا يمكن أن نرى أن الأزمة المالية للمنظمة لم تنته بعد . وأملي ، أن تقوم الحكومات ، إلى جانب توسيع دور المنظمة بقرارات تُصدرها هي نفسها ، بتنقيح أسلوبها في تناول مسألة تمويل المهام الحيوية والبعيدة الأثر التي تطلب من الأمانة العامة تأديتها .

وعلاوة على ذلك ، لما كانت الأمانة العامة مكبلة بقيود العمل في إطار ميزانيات غير قابلة للزيادة فيبدو للوهلة الأولى من الضروري أن تضع الحكومات سُلّم أولويات للمهام المسندة للمنظمة . على أنه لما كان ذلك أمراً يصعب تحقيقه في الواقع العملي ، فإنه يتعين ترك بعض المرونة لإجراء مناقلات للموارد المتوافرة في حدود ميزانياتها ، وفقاً لتقديرها وعلى ضوء مقتضيات الظروف المتغيرة . ولا يكاد يوجد في الوقت الحاضر أي مرونة من هذا القبيل . ويزيد من هذه الصعوبات تنافر القرارات الآتية من مختلف الهيئات التشريعية ، كما حدث عدة مرات هذا العام .

ويصبح هذا كله أدعى إلى الاستغراب إذا وضعنا في الاعتبار أن النسبة التي تخصصها الحكومات من ميزانياتها الوطنية للأمم المتحدة تساوي شيئاً بالغ الضآلة بالمقارنة بنفقاتها العسكرية ؛ بل إنه ، بأي مقياس ، تُشكل الموارد المكرسة للمنظمة استثماراً اقتصادياً للغاية بالنسبة للحكومات .

وهناك حاجة ملحة لتجديد موارد صندوق رأس المال العامل والحساب الخاص وزيادتها والحفاظ على مستواها ، فقد استُنفدت مواردهما بشكل خطير . وقد ترغب الدول الأعضاء أيضاً في أن تنظر في إنشاء صندوق احتياطي استراتيجي يُقصد به تحديداً مواجهة

التكاليف الناشئة عن الضغوط غير المتوقعة على الموارد الشحيحة. فلو كان هذا الصندوق متاحاً في السنة الماضية، لَما أصبحت المنظمة متسولة كما حدث بالفعل، بغية القيام خلال فترة وجيزة للغاية بتأمين قدر كبير من الموارد ليتسنى لها الاضطلاع بمهام عاجلة وغير متوقعة. وكوسيلة بديلة، ربما حان الوقت مرة أخرى للنظر في السماح للمنظمة بالاقتراض، نظراً لأن وسيلة كهذه يمكن أن تساعد في توفير المرونة اللازمة في الحالات الطارئة غير المتوقعة.

وقد انتهى في سنة ١٩٩٠ تقليص أعداد الموظفين الذي دعت إليه الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين. وفي هذه السنة، تسارعت الخُطى التي تعيَّن على المنظمة أن تمضي بها في توزيع بعثات ميدانية معقدة جديدة، معظمها يتطلب أعمالاً ابتكارية، وذلك إلى الحد الذي تسبب في إجهاد الموارد البشرية الهزيلة أصلاً، المكرسة لهذه العمليات، إلى درجة الانهيار. ولئن أمكن توفير الأعداد اللازمة من الموظفين في عدد من البعثات، فقد أمست ضغوط إيجاد الموظفين اللازمين حادة في مجالات معينة، كما لم يتسن مواصلة بعض البرامج القائمة إلا بصعوبة بالغة. ومن السهل تصور الضغوط التي تجهد الموظفين، سواء من يعمل منهم في المقر أو في الميدان.

إن الموظفين يمثلون أهم ثروة لدينا ويجب أن تُمكَّن الأمانة العامة من الحفاظ على ظروف الخدمة المناسبة إذا أُريد لها أن تجتذب وأن تحتفظ بنوع المواهب اللازم لمواجهة التحديات غير العادية التي تقابلها. ولسوء الحظ، تدهورت هذه الظروف باستمرار. ومن المفارقات العجيبة أننا، من جهة، نسمع شكاوى عن ارتفاع المرتبات في الأمانة العامة، ومن جهة أخرى، تجد بعض الحكومات من الضروري أن تدفع إعانات لمواطنيها كي تحفزهم على الخدمة في ملاك موظفي الأمم المتحدة. وكان من نتيجة هذا وكذلك نتيجة بعض جوانب ممارسة الإعارة، التي يجري لحسن الحظ إعادة النظر فيها حالياً، نشوء بعض المظاهر الشاذة التي تُعمل معاول الهدم في معنويات الموظفين. وأملي أن تدرك الحكومات أن الوضع الحالي يجب تصحيحه لأنه يعرقل تحقيق الأهداف التي رسمتها معاً للأمانة العامة.

ويدعونا الظرف الحالي إلى إلقاء نظرة جديدة فاحصة على هياكلنا والطريقة التي صممت بها المنظمة وجُهزت لمعالجة المطالب الجديدة. ويبلغ عمر الأمم المتحدة ومنظومتها من الوكالات المرتبطة بها ٤٥ عاماً، وقد أُنشئت في عصر جد مختلف عن عصرنا الحالي. فقد حدثت تغييرات هائلة في المجتمع الإنساني والاحتياجات الإنسانية منذ سنة ١٩٤٥. كما أن عضوية المنظمة نفسها زادت بأكثر من ثلاثة أمثال ما كانت عليه. ولذا، من الطبيعي جداً أن تكون هياكل المنظمة ومنظومتها الآن بحاجة إلى إصلاح شامل على ضوء التحديات الراهنة والمنظورة.

إن كثيراً من القيود التي تعزى إلى الحرب الباردة، والتي جعلت من المستحيل في السنوات السابقة إعادة تنظيم وتحديث الأمانة العامة، هي الآن في سبيلها إلى التلاشي. كما زادت أعمال الأمانة العامة كماً ونوعاً زيادة هائلة وتتعاظم مسؤولياتها كل عام. ومن الواضح أن من الضروري إدخال مزيد من الإصلاحات لتمكين الأمانة العامة من مواجهة الظروف المتغيرة.

إن فحص أجهزة المنظمة وهيئاتها المختلفة لا يمكن أن يكون بديلاً عن أعمالها الحقيقية. وما من شك في أن من المفيد وضع خرائط تنظيمية للأمانة العامة وإعادة ترتيب عدد المناصب العالية والإدارات، وتوزيعها، شريطة أن نتذكر أنه لا سبيل إلى التوصل إلى طريقة موثوقة لتعزيز الأمانة العامة بإضعاف سلطة الأمين العام. ومن الأهم بكثير، في المدى الطويل، معالجة الصعوبات الأساسية التي تواجه الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة، فعندئذ فقط تكون الإصلاحات حقيقية ونكون قد عملنا على تحقيق أهدافها. وتجري بعض المناقشات المفيدة داخل المنظمة وخارجها بشأن هذه المسائل. كما أطلقت فكرة «أمم متحدة موحدة الجهاز». وأعتقد أن بعض المسائل المطروحة هنا ذات طبيعة أساسية وتتطلب تفكيراً على نفس القدر من التعمق والنطاق الذي أُعطي لإعداد مهام الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وقت إنشائها. ففي ذلك الحين لم يكن يُنظر إلى مختلف المشاكل والقضايا العالمية على أنها مترابطة كما ينظر إليها الآن. لذا، فإني اقترح أن تبدأ عملية تحليل ومشاورة جدية وحسنة التنظيم، تستطيع فيها الحكومات أن تحدد أولوياتها، ويستطيع الأمين العام، بوصفه المدير الأعلى للمنظمة، أن يناقش معها ومع زملائه في منظومة الأمم المتحدة أكثر الطرق والوسائل فعالية لبلوغ الأهداف المنشودة. وهذه تتصل بشكل وتكوين الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في المستقبل. وينبغي أن يكون الهدف هو الوفاء، على نحو أكثر فعالية، بمقاصد الميثاق، بما يخدم مصلحة المجتمع العالمي الذي يتطور الآن تطوراً سريعاً.

ثالث عشر

لقد سبق أن أشرت، في هذا التقرير، إلى الشكوك المستمرة التي أثيرت حول إرادة المنظمة وكفاءة الأمانة العامة، والتي تبددت الآن. بيد أن ثمة مسألة أكبر ينبغي أن تظل نصب أعيننا، وهي ما إذا كانت الأمم المتحدة لاتزال تلهم الشعوب على اختلاف الثقافات والقارات وتتمتع بثقتها، وذلك من خلال ما تصدره من قرارات وما تضطلع به من أعمال. ومحاولة الرد على هذا السؤال من وجهة نظر مجموعة من الدول. دون الالتفات إلى وجهة نظر مجموعة أخرى، من شأنها أن تنم عن الرضا الذاتي أو الاشتباه الزائد عن الحد. وهناك دول لديها ما يبرر الارتياح إلى الوضع الراهن، معتمدة على ديناميات السلطة أو الاقتصاد، وثمة دول أخرى

تشعر بالضيم إلى حد كبير سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي وتطالب بالإنصاف . وأي نظرة إلى تنفيذ مبادىء ميثاق الأمم المتحدة تعكس مصالح وتطلعات مجموعة من الدول ، ولا تلتفت إلى مصالح وتطلعات مجموعة أخرى ، سوف تؤدي قطعاً إلى إثارة الشقاق .

ويتصل بهذا الموضوع ، اتصالاً وثيقاً موضوع ما إذا كان التوازن بين الأجهزة الرئيسية ، بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة ، الذي يقضي به الميثاق ، قد حوفظ عليه بصورة مستمرة . وفي رأيي أن هذا ليس مجرد قضية تتصل بالعمل الداخلي للمنظمة ؛ فهو يؤثر في ما تمارسه الأمم المتحدة في مجال حماية السلم . والأعمال المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت ، هذا العام ، قد جعلت من المناسب ، في الوقت الراهن ، أن نعرب عن أملنا في دعم وحدة الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن بإقامة علاقة دستورية متوازنة في داخل الأجهزة الرئيسية المختلفة وفيما بينها . وثمة أهمية ، علاوة على ذلك ، للاحتفاظ بالخبرات السياسية المكتسبة لدى مكتب الأمين العام طوال خمسة وأربعين عاماً . وهذه الخبرات ذُخر أساسي أقيم على الحياد الشخصي للأمين العام وحسن تصرفه وحساسيته بقدر ما أقيم على نزاهة الخدمة المدنية الدولية التي هي بمثابة الأساس لوظائفه .

وقبل عامين ، ذكرت في تقريري السنوي لعام ١٩٨٩ أن الاتفاق بين الأعضاء الدائمين ينبغي أن يلقى دعماً طوعياً من غالبية الدول ، وذلك إذا كان يُراد له أن يسيِّر التحرك نحو عالم أفضل وأعقل . والأحداث التي وقعت منذ ذلك الحين قد أكدت هذا القول .

وفي هذا الوقت الذي تسوده مرحلة انتقالية واسعة النطاق ، ينبغي اتخاذ احتياطات فائقة لتفادي حدوث أي خلل في إدارة الشؤون الدولية على يد الأمم المتحدة . فالمفهوم التقليدي لتوازن القوى لا يكاد يمكن الاحتكام إليه في حالة أصبحت فيها القدرات الاقتصادية والتكنولوجية وتوزيعاتها غير المتكافئة عوامل هامة ، بل عوامل حاسمة في أكثر الأحوال . وفيما يتعلق بنوعية السلم القائم عن طريق الأمم المتحدة ، يلاحظ أن التوازن الضروري لا يمكن توفيره إلا من خلال الامتثال المستمر للمبادىء المبينة في ميثاق هذه المنظمة .

وتلك المبادىء ليست مجمدة على الإطلاق ، فنطاق وأسلوب تطبيقها يتحددان من خلال الظروف العالمية المتغيرة . وينبغي أن يكون الهدف الدائم للمحادثات الدولية متمثلاً في تحقيق تصورات مشتركة ، لا لمعايير التصرفات المقبولة دولياً فحسب ، بل أيضاً للطرق التي يتعين استخدامها لتعزيز تلك المعايير وتقويم حالات الخروج عنها . ومن شأن التفسير المتشدد ، الذي لا تراعى فيه الحقائق البشرية ، أن يجمد القانون الدولي ويقلل من أهميته في العصر الحاضر . كما أن التفسيرات السائبة قد يترتب عليها ، بنفس القدر ، وقوع اضطرابات . وإذ تبدي المرحلة الآخذة في الظهور في الوقت الراهن خصائص النقيضين ، الاندماج والانشطار ، فإننا في حاجة في هذه المرحلة لأن نعود باستمرار إلى المبادىء الأساسية ، كاحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول ، على سبيل المثال . وليس هناك ما يبعث على الأمل في كون الدول والمجتمعات ستتمكن من تحاشي الاضطرابات الداخلية ، غير أن كل الأسباب تدعونا إلى عدم السماح لهذه الاضطرابات بأن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وميثاق الأمم المتحدة هو مرشدنا في هذا السبيل ، وهو مازال مناسباً لوقتنا هذا حتى في تلك الظروف التي لم تكن تخطر على بال واضعيه . وليس بوسعنا بالطبع أن نعتبر الميثاق نصاً غير قابل للتغيير . فبعض أحكامه ، مثل تكوين مجلس الأمن ، قد أصبح بالفعل موضعاً للتساؤلات . ولكنه هو المعاهدة المتعددة الأطراف الوحيدة من حيث الطبيعة والنطاق ، التي تم قبولها والالتزام بها من جانب كافة الدول ، ولا يجوز إدخال أي تنقيحات عليها إلا على أساس التوافق الحقيقي في الآراء وإلا فستحدث مشاكل كثيرة تفوق تلك المشاكل التي استهدفت هذه التنقيحات حلها . وتيسير التغيير السلمي البنّاء ، لا إدامة الوضع الراهن ، سيظل موضع الاهتمام الرئيسي لدى الأمم المتحدة .

رابع عشر

قد يُغفر لي ، ومدة ولايتي تقترب من نهايتها ، أن أُطلع الدول الأعضاء على بعض مشاعري إزاء هذه التجربة . لقد ارتبطت بهذه المنظمة لفترة تناهز العقدين بصفات مختلفة . وقد شرفت بخدمتها في منصب الأمين العام لسنوات تعتبر عامة من أخصب سنوات عمرها . وطوال هذه الفترة الأخيرة ، وجدتني مدفوعاً إلى إمعان التفكير في المشاكل التي لاتزال تنتظر الحل أكثر من الميل إلى تأمل المنجزات . فالعقلية البنغلوسية المغرقة في التفاؤل ليست ملائمة للأمم المتحدة . وهذا التقرير أيضاً يتضمن اقتراح مبادرات ترمي إلى تذليل الصعاب الخطيرة التي تُجابه في مجالات تفادي المنازعات واستئصال شأفة الفقر وحماية حقوق الإنسان .

بيد أن أيّاً من هذه الصعاب لا يضعف عملية التحول التي تمر بها الأمم المتحدة . وفي اعتقادي أن التغيير الذي وجهت دفته الأمم المتحدة لم يكن بمحض الصدفة . فالتحول الجذري الذي طرأ على التصورات السياسية يشهد بقدرة الروح الإنسانية على الانتعاش والتكيف . والأمم المتحدة تسهم بأفضل ما في وسعها من قدرات في تجسيد هذه الروح .

وقد أحرز السلم انتصارات على عدة جبهات . فما أكثر الشعوب التي حُررت من كروب النزاعات . وهذه عملية بالإمكان أن تمتد إلى مناطق أخرى . وقد أخذت تتفتح أمام الدول سُبل جديدة للعمل معاً بأسلوب لم تعهده سابقاً . وموقف الإنزواء والتحفظ الذي ساد سابقاً إزاء المنظمة حل محله مزيد من المشاركة في جهودها بحماس متقد . وربما لا يكون بزوغ عصر القانون والعدل وشيكاً ولكن الأمم المتحدة حددت الاتجاه . وقد يثبت ، إذا بذلت في هذا الصدد جهود نشطة ، أن العقبات التي تعترض الطريق ليست عصية على التذليل . وهناك حالياً من المبررات الحقيقية التي تدفع على الأمل ما يفوق كثيراً الأسباب التي تبعث على الإحباط والخوف .

وينبع الأمل من أمرين معاً هما بقاء فلسفة الميثاق متمتعة بالصلاحية والتعزيز الهائل الذي نال أهلية المنظمة للثقة . وعقيدتي راسخة في هذه الفلسفة وستظل هكذا . وإن الأمم المتحدة وقد أبلّت من حالة الركود ، ولم يعد دورها دوراً هامشياً ، أصبحت أكثر قرباً من الرؤيا التي تصورها ميثاقها . وكل من أسهم في هذه العملية جدير بأن يحظى بقدر من الابتهاج ، أما أنا بدوري فقمين بأن أشعر بأنني أنجزت مهمتي . وإني لأقدر بالغ التقدير ما أُولِيته من الثقة خلال هذه المرحلة الشاقة في ميدان الشؤون الدولية . وبهذه الملاحظة المفعمة بالإيمان والامتنان أختتم هذا التقرير .

خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام